قـراءة جيو سياسـية لعلاقـة تركيا مع اقليم كردستان وانعكاساتها على العلاقة مع الحكومة المركزية *

د. فرح صابر (*)

مع سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ اتبع الكـرد سياسـة براغماتية تجاه أنقـرة، وكانت اسـتجابة الأتراك ايجابية، وشجع الامريكييون هذا التوجه. وقد أسهم عاملان أقليميان فاعلان فـي تعزيز هـذا التحـول، أولهما هـو تحقيق التقـارب بين حكومـة اقليم كردسـتان وانقرة مـن العـام ٢٠٠٧ بمبادرة من الكرد كوسـيلة لموازنة النفوذ الإيراني في العراق، ومواجهة النزعات المركزية في بغداد.

أما العامل الثاني الذي فرض نفسـه، ومازال، بقوة على سياسـة المنطقة فهو عدم الاستقرار الاقليمي الذي تعمق مع ثورات الربيع العربي، والاصطفاف الأقليمـي الذي ظهر بحدّة ضوء الأزمة السورية، وغدا الكرد، مع مرور الوقت جزءاً فاعلا منه. وأخيرا الاستفتاء الذي قام به الاقليم في أكتوبر عام ٢٠١٧.

كردستان العراق والعلاقة الملتبسة

منـذ البداية لم تكن علاقـة تركيا بالكرد في العـراق خالية مـن المشـاكل، إذ رفضت أنقـرة منذ وقت ليس ببعيد، التعامل مع حكومة إقليم كردسـتان، وعارضـت جهودها لتعزيز سـيطرتها في المناطق الغنية بالنفط، المتنازع عليها مثل كركوك.

هذا وقد عقّد حزب العمال الكردسـتاني جهود الإقليم لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع جارتها التي اتخذت دائما موقفا مناوئا لاي تحـرك كردي سـواء داخـل أراضيهـا أو في الدول المجـاورة التي يقطنها الكـرد. وتاريخ الانتفاضـات والحـركات الكرديـة فـي تركيا شاهد على القسوة الشديدة التي جوبهت بها تلك الحركات من جانب أنقرة.

وفـي الواقـع فـأن علاقـات تركيـا مـع إقليم كردسـتان العراق بدأت تتعزز في تسعينيات القـرن الماضي. اذ أدت تركيـا دوراً مهماً في التخفيف من حدّة الازمة الانسانية التي أعقبت حـرب الخليـج الاولى. واسـهم انشـاء منطقة حظر الطيران المدعومـة من الغرب ومنطقة الحكـم الذاتـي فـي خلـق المسـاحة للعلاقات التجارية،حتـى لـو بقيت العلاقات السياسـية، والعلنية، متوترة ومقيدّة [1].

وشـهدت هـذه الفتـرة تبـادل الزيـارات بين مسؤولين رفيعي المستوى من الجانبين التركي

(*) كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد
farahsabir٢٠١٢@Yahoo.com

وحكومة اقليم كردستان، كما زادت نسبة التجارة التي شـهدت توسع الشـركات التركية في سوق أقليم كردستان، بالاضافة الى بناء خط الانابيب التي تتيح لحكومة اقليم كردستان تصدير نفطها وغازها بشـكل مستقل الى الاسواق الدولية، في الوقـت الذي يوفر لانقـرة احتمال الوصول الى اسـواق كردسـتان بشـكل عام، والاهم من ذلك موارد النفط والغاز المحتملة في الاقليم[٢].

ان التعاون السياسـي الذي نـراه اليوم بين أنقرة وحكومة اقليم كردستان هو امتداد لهذه العلاقات. كما ان جزءا من أسـباب تحسـن العلاقات بين الطرفيـن، والتـي ظهـرت بوضوح منـذُ عام ٢٠٠٥، يعـود الى أن إقليم كردسـتان العراق، أصبح سوقاً استهلاكياً مهماً للصادرات التركية.

وبالتاكيـد فـأن هذه العلاقات سـتوفر العديد من المزايـا لاقليـم كردسـتان. اذ ستسـتفيد حكومة الإقليـم ايضا من زيادة الاسـتثمارات الأجنبية، والخبرة التكنولوجية، والانفتاح على الأسـواق الأوربية. ومن شـأن التفاعل المستمر ان يساهم ايضـا فـي تخفيـف حـدّة التوتر فـي تركيا مع مجموعـات كردية اخرى فـي المنطقة، وربما في اسـتئناف عملية السـلام مع حـزب العمال الكردستاني.

وقد صرحـت حكومة اقليم كردسـتان في وقت مبكـر، وبشـكل واضـح ان انقرة، التـي توفر اتصالا مباشرا الى اوربا، هي الشريك الطبيعي لها. وبالنسـبة لكـرد العراق فان الغـرب يمثّل المصدر الرئيس، وغير المباشـر الى الولايات المتحدة لمنحهم الشرعية، وربما الدعم الوجودي لهـم. وقد قدمت تركيا كعضـو في منظمة حلف شـمال الاطلسـي، وكدولـة طامحـة لعضويـة الاتحاد الاوربي، للكرد ايضا خيار اكثر اغراءً من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية قياسا الى ايران، فالاخيرة لها نظام إسلامي على خلاف مع الغـرب، وفي ظل كون قاعدتها الاقتصادية أقل تطـورا، فلايمكن لإيران ان تتنافس مع تركيا في كردستان العراق. وعلى الرغم من لايران القدرة على لعب لعبة الشـطرنج المعقدة في كردسـتان العـراق وداخلـه، وانه لاينبغي الاسـتهانة بذلك، الا ان عناصر الجذب السياسـي والاقتصادي لها لاتتطابـق مع تلك التي تمتلكهـا تركيا التي تعيش وضعا داخليا وخارجيا اكثر استقرارا[٣] .

وفـي الواقع فان الروابط القويـة مع حكومة اقليم كردستان وتركيا سـوف تكون في نهاية المطاف قـادرة على تأمين موازنة فعالـة وطبيعية لتنامي النفوذ الايراني في العراق.

ولكـن مع ذلك فـان حدود دعم تركيا لكردسـتان العراق، يبقى مقيدا بعوامل عديدة، وقد تجلى ذلك بشكل واضح ضوء هجمات تنظيم "داعش" على الإقليـم، ضوء صيف عـام ٢٠١٤، والتي هددت أمـن العاصمة أربيـل، اذ جاء الموقـف التركي اقـل مما كان يطمـح اليه قادة الاقليـم، بل وحتى بدا مفاجئا لكثيرين في ضوء المصالح الاقتصادية التركية مع الإقليم[٤] .

مرّت علاقـة تركيا مـع اقليم كردسـتان العراق بواحدة من أسوأ الازمات منذ قيام العلاقات بينهما بعد إعلان الاقليم عن إجراء الاستفتاء فيه بتاريخ الخامس والعشـرين من أيلول عام ٢٠١٧ لتحديد شـكل العلاقة مـع الحكومة المركزيـة في بغداد. وعلى الرغم من السُـحب التي غيّمت على سماء العلاقـة بين اقليم كردسـتان وتركيا، فإن الأمور اتجهت تدريجيا نحو العودة الى وضعها السـابق؛ فاقليم كردسـتان بالـغ الأهمية اقتصاديا بالنسـبة لتركيا، ولايمكن تجاهل هذه الأهمية. وقد تدهورت العلاقات الاقتصادية بين حكومة اقليم كردسـتان وتركيـا خـلال الاشـهر المتوتـرة التـي أعقبت الاسـتفتاء. وفي حين ان انقرة أدانت حكومة إقليم كردستان بشـدة، فانها لم تغلق معابرها الحدودية معهـا من اجل حصـار الاقليم، وهـو ماقامت به ايـران ابتداءً من أيلول/سـبتمبر ٢٠١٧ الى ٢١

كانون الثانـي/ يناير ٢٠١٨ [٥]. ومن الواضح ان كلاً من انقرة وحكومة اقليم كردسـتان كانتا على استعداد لاصلاح علاقاتهما بعيد الاستفتاء. وفـي حين ان الرئيس التركـي كان غاضبا من الاسـتفتاء، فانه لم يفـرض العديد من العقوبات علـى حكومة اقليم كردسـتان علـى الرغم من قدرته علـى اتخاذ تلك الخطـوات. ويعود ذلك جزئياً الى ان انقرة لم تكن تريد أسـتئثار ايران بكردسـتان لوحدها، واحتمال عـودة العلاقات بين الطرفين الى مسارها الطبيعي مستقبلا بعد تجاوز تداعيات أزمة الاستفتاء [٦].

وضوء السـنوات القليلة الماضية، دفعت أزمة الميزانيـة مـع الحكومـة العراقيـة المركزية، حكومـة إقليـم كردسـتان العـراق، إلـى إقامة علاقـات أكثر نشـاطاً مـع تركيا. فعلى سـبيل المثال، زاد تصدير النفط عبر تركيا، الى جانب اسـتعمال البنـوك التركية في إيـداع العائدات. ونتيجة لذلك، أصبحت تركيا في نظر الآخرين، الحليف الوحيد لحكومة إقليم كردستان العراق، فـي محاولاتهـا الأخيـرة لزيـادة اسـتقلاليتها الاقتصاديـة. وعلـى نحو غير مفاجـئ، كانت وما تزال حكومة إقليم كردستان، حريصة على حماية علاقتها مـع تركيا، من تأثير التطورات الحاصلة فـي المنطقة الكردية السـورية. ومع ذلك، فإن الشكوك ما تزال قائمة عن مدى قدرة إقليم كردسـتان في الاعتمـاد على تركيا، لدعم تطلعات الإقليم الاقتصادية والسياسية [٧].

وعلـى الرغم مـن الدعم العسـكري الذي تلقته حكومة إقليم كردسـتان العـراق، من الولايات المتحدة الأمريكية والـدول الأخرى، في قتالها ضد تنظيم «داعش»، جنباً إلى جنب مع تحسن الواقع السياسي في العراق ككل، أظهر أن إقليم كردسـتان بات فـي وضع افضل من السـابق، وبالتالي، أقل اعتماداً على تركيا للمحافظة على بقائهـا. مع ذلك، فمـن المرجـح ان تبقى انقرة شريكاً أساسياً للإقليم ضوء السنوات القادمة [٨].

إلا إن تداعيات الأزمة السورية، ودخول تركيا على خط الأزمة ولاسـيما عملياتها العسـكرية ضد الادارة الكردية في شـمال وشـمال غرب سـوريا وضع قادة إقليم كردسـتان بين مطرقة الهجوم التركي وسـندان اعتمادهـم على أنقرة اقتصاديا وسياسـيا، وبالتالي لم ينـددوا بتركيا بالاسـم رغـم قتالهـا إخوانهم في سـوريا عبر الحدود.

إن اسـتمرار حالة عدم الثقـة، وحتى الصراع بين الأتراك وكرد روج آفا(غرب كردستان في الادبيات السياسـية الكردية)، يشكل تناقضاً مع حالة تحسـين العلاقات السياسـية والاقتصادية بين تركيا، وإقليم كردستان العراق.

ويشـير مسـؤولون كرد، ومحللون سياسيون؛ إلـى إنـه مع إحـراز تركيا تقدما فـي مواجهة المسـلحين الكرد، واسـتعادة الحكومة السورية مناطـق كردية، وتأمين مسـلحين متحالفين مع إيران خطوط إمداد إقليمية، فإن ذلك سيزيد من اعتماد كرد العراق، وفق ما ذكرت «رويترز» في تقريرلها، على القوى الإقليمية [٩].

وذكـر شـيروان ميـرزا العضـو الكردي في مجلـس النـواب العراقـي» ان الكـرد في كافـة الدول واقعـون بين الدول المتسـلطة أو التـي الكل فيهـا يتوجه ضدهم. تعامل سـوريا وتركيـا وايران، وحتـى العراق، مـع الأكراد غيرمنصف». واضاف:»حكومة كردستان قلقة لأنها الأخيـرة التي بقت في المنطقة،وان عليها (كردسـتان العراق) القيام بدورها للحفاظ على الواقع الذي تعيشـه وإدراك خطورة الوضع في المنطقة» [١٠] .

وفـي الواقع فقد مهد الانتقـاد الأمريكي لتوقيت الاستفتاء في كردسـتان، إضافة للتنديد التركي والإيراني الطريق أمام قوات الحكومة العراقية

لاستعادة المناطق التي كان يسيطر عليها الكرد منذ اجتياح تنظيم «داعش» لمساحات شاسعة من العراق.

وبحسب بلال وهاب، من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، فإن التجربتين الكرديتين للحكم الذاتي في سوريا والعراق تعرضتا لنكسة كبيرة بُعيد الغزو التركي لشمال سوريا، والحملة العسكرية العراقية ضد المناطق التي تقع خارج نطاق ادارة اقليم كردستان.

وتساءل وهاب إن كانت تلك الانتكاسات تعزى لسوء توقيت، أو لافتقار الحنكة السياسية، أو «لصورة أكبر ينتهي فيها الأمر دائما بالكرد بأن يعانوا من أسوأ التبعات والعواقب بغض النظر عن أي شيء [١١] .

المبحث الثاني :

العراق: الجار غير المستقر

تنطلق ثوابت السياسة التركية في العراق من مسألتين: وحدة العراق، اي الأمن الجيوسياسي، الاستقرار والأمن، اي الأمن الاقتصادي.

يشكل العراق ومشاكله تحديات صعبة للغاية بالنسبة للبلدان المجاورة، والتي صار من المحتم عليها وضع خيارات سياسية تجاهه وتجاه المنطقة في ظل ظروف عدم اليقين القوية السائدة، وبالطبع فان الدول المجاورة للعراق لاتأخذ نوايا واشنطن فقط في الاعتبار، بل هي بقيت قلقة ايضا بشأن التطورات المستقبلية في البلد الذي لم يثبت بعد انه قد استقر تماما، واسترد عافيته كاملا. ومع ذلك ليس هناك دولة مجاورة عملت بشكل كبير لتحويل نهجها في العراق مثلما فعلت تركيا.

وقد اعتقدت تركيا كغيرها من دول الجوار ان العراق غير المستقر سوف يقوم بتصدير عدم الاستقرار الى باقي المنطقة، سواء على شكل منظمات عنفية، او الاصولية الجهادية في المنطقة، او تحريك البواعث القومية. ولكن في الجانب الآخر فقد ساد اعتقاد آخر مفاده ان تداعيات ذلك ستفضي في النهاية إلى خلق فرص للتعاون الاقليمي، وايضا قد يُهيأ ذلك لخصومات مقبلة، وهذا ماكان يزيد من تفاقم الاوضاع على الأرض [١٢].

وترى انقرة، انه حتى لو تمكن العراق من الخروج كدولة مستقرة، فان هذه الدولة سيكون لها تأثير محدود على المدى المتوسط، لانها ستكون منشغلة باعادة البناء بعد سنوات من الحرب والدمار.

وعلى الرغم من ان تركيا لديها علاقات سياسية واقتصادية كبيرة مع بقية العراق، فان انقرة تعتقدة من بين عواصم عديدة في المنطقة، ان ايران قد وطدت نفوذها في العراق على حساب الدول الاخرى، حتى بات الاعتقاد ان سياسة العراق باتت تتماهى مع السياسة الايرانية في المنطقة. وان ايران قد وطدت نفوذها في العراق ضوء الحملة ضد ماتسمى الدولة الاسلامية في العراق والشام [١٣].

ومن المفارقات ان اي زيادة في النفوذ التركي في كردستان يُترجم الى تغيير اكبر في بغداد بسبب الدور الكردي المؤثر في العاصمة العراقية. وباختصار تحاول انقرة ان تلعب دورا في تحديد معالم الوجود السياسي لعراق المستقبل.

ولايمكن إغفال عامل مؤثر آخر يفرض قيوده على تحرك الحكومة التركية في تحديد سياساتها تجاه العراق ، وهو عامل يبدو واقعيا الى حدٍ كبيرٍ، وهو المتمثل بضغوط العناصر المتشددة من الأحزاب او التيارات في الداخل التركي الذي يرفض اي تنازلات تُقدم

بخصوص العلاقة مع اقليم كردستان، وبعض هذه الأحزاب حليف قوي لحكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا [١٤] .

اما ورقة التركمان في العراق والتي كثيرا ما اعتقدت بعض الاطراف في تركيا انها قد تسهم في تعزيز النفوذ التركي في العراق وتمنحها ورقة ضغط في سياساتها تجاه بغداد، فان الوقائع ومجريات الاحداث اثبتت عدم واقعيتها. اذ من الملاحظ ان غالبية التركمان في العراق قد انحازوا لانتمائاتهم العراقية وانضموا الى احزاب وتجمعات سياسية عراقية عكست هذه الانتماءات المناطقية والدينية [١٥]. ولهذا فانه حتى بالنسبة لتلك الاطراف التركية التي تصورت ان الجيش التركي قد يتدخل في كركوك، فان تلك التصورات لم يكن لها مكان على ارض الواقع. وتعكس تصريحات أحد جنرالات الجيش التركي هذه الحقيقة حينما صرح في عام ٢٠٠٧ قائلا: ان مدينة كركوك هي على بعد اكثر من ٤٥٢ كيلومترا من الحدود التركية لذا فانه ليس واردا في خطط الجيش التركي التفكير في هذه المسألة [١٦].

ولعل أكثر مايربك الساسة الأتراك بخصوص سياستهم تجاه العراق، هو قلقهم المتزايد عن مايعدونه تناميا مطردا للنفوذ الإيراني في العراق. فعلى الرغم من علاقاتهم الخاصة مع إيران التي فرضتها تحدياتٍ داخلية وخارجية تواجه كلا البلدين ، إلى جانب المصالح الخاصة لكليهما، الا ان أنقرة تبقى تنظر بكثير من التوجس الى وجود طهران المؤثر في العراق، وعلاقتها الخاصة مع بعض الأطراف العراقية المؤثرة في القرار العراقي. وبالطبع تأمل انقرة في ان يستعيد العراق عافيته ويعود مرة اخرى ليصبح ثقلا موازيا لايران.

المبحث الثالث

الكرد في تركيا: أزمة تركيا المستديمة

يطمح حزب العدالة والتنمية في تركيا، في مجال السياسة الخارجية ،إلى إعادة رسم ملامح تركيا من جديد، وتغيير صورة المسألة الكردية عبر جانبي الحدود بين تركيا والعراق.

مع ذلك يبدو ان السياسات التركية في هذا المجال لم تحقق النجاح المطلوب ضوء السنوات السابقة ، ولاسيما تلك المتعلقة بالمشكلة الكردية المحلية. اذ ان تعثر ملف حل القضية الكردية في تركيا أدى الى زيادة العنف في المناطق الكردية فيها، وهذا كان من شأنه تعقيد العلاقات بين انقرة واربيل، ولذلك تريد كل من واشنطن وانقرة ان ترى كيانا سياسيا عراقيا مستقرا، وموحدا، وتعدديا.

لقد حازت حكومة اقليم كردستان، وهي الكيان الكردي الوحيد المتمتع بالحكم الذاتي،على التأييد الأوسع بين الكرد في تركيا، وصارت هناك دينامية جديدة بين الكرد على جانبي الحدود التركية-العراقية، إذ لكل جماعة منهم موقفا حاميا للاخرى. ومن هنا فان الكرد في تركيا لاينظرون بعين الرضا الى حكومة حزب العدالة والتنمية عندما تعلن عن مواقف معادية تجاه اربيل. كما ان التعاون مع حكومة اقليم كردستان حقق ايضا بعض الاهداف التركية التي كانت صعبة المنال في وقت سابق، وخاصة باتجاه ضغط كردي عراقي على حزب العمال الكردستاني [١٧] .

وكانت هناك في السابق مشكلتان مترابطتان تتعارضان مع هذه الفكرة، اي التأكيد على أهمية الرابط الداخلي بين الأمن والديمقراطية؛ الأولى انه كانت لأنقرة مشاكل خطيرة في شمال العراق، ومع حكومة كردستان على وجه التحديد. والثانية حددها ابراهيم كالين،

احد قادة حزب العدالة والتنمية، حينما قال:» ان الوضع الحالي المحلي للقضية الكردية وحده كان كافيا ليحد من قدرة تركيا على التحدث عن الديمقراطية، والشفافية، وحقوق الانسان في الشرق الاوسط" [١٨] . وكذلك فان عملية تحسن العلاقات مع اقليم كردستان كان له تأثير ايجابي على القضية الكردية في تركيا. وكان التقدم على كلا الصعيدين من شأنه ان يزيل بعضا من الانتقادات الدولية المريرة لانقرة، مما يوفر المزيد من النفوذ التركي على المستوى الدولي، في انعكاس واضح لاهمية السياسة الداخلية، وبالتالي تأثيرها على ملامح السياسة الخارجية للبلاد.

كما ان الانفتاح التركي تجاه حكومة إقليم كردستان، وتجاه القضية الكردية المحلية، يخدم اغراض انقرة في مجالي السياسة الخارجية والمحلية، ويعزز من دور تركيا في السياسة العراقية.

اخيراً لقد أدى هذا الانفتاح على حد سواء إلى منح الفرصة لرفع عبء هام في العلاقات العراقية-الامريكية-التركية عن أكتاف أنقرة، او تحويل تركيا الى دولة لها قيمة اكبر، واشد صدقية في نهاية المطاف، باعتبارها الطرف المحاور في العراق. ومع ذلك يظل الخطر الوحيد الذي يتربص بمبادرات تركيا الجديدة هو امكانية الثقة المفرطة من جانب انقرة. اذ انه من الخطورة بمكان الافراط في حماسة ان تصبح تركيا الوسيط للجميع، وهو ماقد يتسبب بمخاطر استعداء بعض الأصدقاء الذين تحتاجهم في نهاية المطاف أكثر من غيرهم، لاسيما في علاقاتها مع الكرد والتركمان [١٩] .

كذلك فإن الكرد في تركيا كانوا يرون في احتمال نشأة الدولة الفيدرالية الكردية العراقية فرصة لِأَنْ تصبح ملاذا يمكن اللجوء اليه، وتجربة جادة تستحق دعمهم لها. ولكن مع استمرار القتال الذي يقوده حزب العمال الكردستاني فإن ذلك ظلّ يشكل تهديدا مستمرا للعلاقات بين أنقرة وأربيل. ولقد عارض الكرد في تركيا العمليات الجارية عبر الحدود ضد حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق، ويعود ذلك جزئيا لعدم ثقتهم في أنقرة. فهم (الكرد في تركيا) بقدر اختلافهم مع سياسات حزب العمال الكردستاني بمواصلة القتال فانهم بالقدر نفسه ضد سياسة اقليم كردستان الذين يرون فيها سكوتا غير مبرر عن العمليات العسكرية التركية ضد حزب العمال الكردستاني [٢٠] .

وجاء متغير نمو المجتمع المدني التركي التي تطورت تحت تأثير جهود تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوربي ليضيف ضغطا آخرا على توجهات تركيا الداخلية لاسيما مايتعلق منها بالقضية الكردية في تركيا،وقضايا حقوق الانسان في هذا البلد [٢١] .

على اي حال، واستنادا الى المعطيات السابقة فان انقرة وعبر عقود من الزمن اثبتت انها غير قادرة على التعامل عسكريا مع مشكلة الكرد في تركيا، وتقييد الاعمال الكردية العراقية في وقت واحد. وفي النهاية ربما ستثبت حكومة اقليم كردستان انه من المرجح ان تكون ذات قيمة اكبر من كونها خطرا على تركيا.

المبحث الرابع

الأزمة السورية وتصاعد الدور الكردي

تشكل تركيا أهمية كبيرة في السياسات الكردية السورية. ويقع الجزء الكردي السوري على طول الحدود التركية المُحكمة بشدة، كما ويملك الكرد السوريون علاقات وثيقة مع المجتمع والسياسة الكردية في تركيا عن تأسيس الإدارة الذاتية في المناطق ذات الغالبية

الكردية داخل سوريا، الكرد إلى لاعب أساسي وفاعل في الصراع الدائر ضمن البلاد. ومنذُ ذلك الحين، تزايد الارتباط على نحو كبير بين الصراع في سوريا والسياسات الكردية في تركيا والعراق، ولوحظ ذلك خلال حصار مدينة «كوباني» الكردية في سوريا.

وخلال السنوات السابقة، اسهمت تداعيات الصراع السوري في تعقيد علاقات تركيا مع كرد المنطقة، ليس فقط بسبب مواجهتها مع حزب العمال الكردستاني في الداخل، بل ايضا صعود حزب الاتحاد الديمقراطي، ووحدات حماية الشعب الكردية في سوريا.

اما بالنسبة لتركيا فإن أكبر المخاوف بالنسبة لها؛ هي تأسيس الإدارة الذاتية الكردية في سوريا، ولهذا تؤطر تركيا سياستها تجاه الكرد السوريين، داخل سياستها العامة في إدارة صراعها مع الكرد [٢٢] حالة العداء والخصومة في العلاقات الكردية – التركية، تجسدّت في الصراع المستمر بين حزب العمال الكردستاني وتركيا، ويأتي ذلك بسبب التطورات الحاصلة في المنطقة الكردية السورية، وبشكل خاص صعود حزب الاتحاد الديمقراطي، والسرعة الفاعلة التي نظم فيها الحزب الكرد عسكريا تحت جناح وحدات حماية الشعب. هذه التطورات تمت ترجمتها من قبل تركيا بأنها تشكل خطراً وتهديداً للأمن القومي التركي. وينبع قلق تركيا الرئيسِ من حقيقة تقدم حزب الاتحاد الديمقراطي، المرتبط أيديولوجيا بحزب العمال الكردستاني، ولعبه دوراً رئيسياً مسيطراً على الحكم في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية [٢٣].

وتتخوف تركيا من أن وضعاً مماثلاً لما يحصل، سيزيد من قوة حزب العمال الكردستاني كفاعل إقليمي، وسيزيد من الضغط عليها لتمنح الكرد الموجودين لديها مزيداً من الحقوق السياسية[٢٤]

ولذا ترفض انقرة تطوير علاقة بناءة أو اي تعاون مع حزب الاتحاد الديمقراطي، على الرغم من بدء المفاوضات قبل سنوات، بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، في إطار مفاوضات السلام، والتي فتحت المجال أمام إمكانية إقامة علاقة طبيعية بين الطرفين. من جانبهم، اتهم الكرد السوريون، تركيا بأنها ترعى وتدعم الهجمات عليهم منذ عام ٢٠١٢، بالإضافة إلى أنها تعمل على تقويض تجربة الادارة الذاتية في شمال سوريا بدورها دعت الحكومة التركية إلى إقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية واكدت على «حقها الطبيعي» بالتدخل في سوريا إذا ما هدد «الإرهابيون» (وهي تقصد هنا حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي) الأراضي التركية، انطلاقا من الحدود السورية[٢٥] . وبالفعل شنت تركيا سلسة من العمليات العسكرية ضد مناطق الادارة الذاتية، واحتلت عفرين، وتل ابيض ،ورأس العين. واقامت منطقة عازلة في هذه المناطق بدعم من حلفائها المحليين في سوريا.كما امتنعت تركيا عن تقديم الدعم لمدينة كوباني أيام حصارها من قبل تنظيم «داعش»، الأمر الذي أكد شكوك كرد سوريا، بأن الدولة التركية تعاديهم. وقد صرّحَ مسؤول بارز في حزب العدالة والتنمية AKP؛ أنه "ليس هنالك مأساة في كوباني، كما يصرخ إرهابيو حزب العمال الكردستاني، هنالك حرب بين مجموعتين إرهابيتين" [٢٦] في الجانب الاخر، فقد اتهم الكرد السوريون على الدوام، تركيا، على انها تدعم «الجهاديين» ضدهم. وهكذا فانّ كل طرفٍ يرى الآخرَ عدوا أخطر من تنظيم «داعش» [٢٧] .

ولقد دخل إقليم كردستان العراق الصراع السوري بقوة منذ البداية. وكان الهدف الرئيسي من هذا التحرك، هو تقوية تأثير الإقليم بين الكرد السوريين. اذ خلق النشاط الكردي في

سوريا، فرصة لإقليم كردستان، لتنظيم الكرد السوريين، عبر دعم الحركة السياسية الكردية السورية المرتبطة بالأحزاب الكردية في إقليم كردستان العراق. وقد أدى ذلك، إلى إشعال التنافس بين الحركات الكردية في كلٍ من تركيا والعراق، وبشكل رئيسي بين حزب العمال الكردستاني PKK، والحزب الديمقراطي الكردستاني KDP. وفي حزيران ٢٠٠٥، دعا رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني، النظام السوري إلى منح الكرد حقوقهم [٢٨] . ونظراً لزيادة عدد اللاجئين الكرد الذين دخلوا الإقليم منذُ بداية الصراع السوري، وهجمات تنظيم «داعش»، على الكرد في العراق، بات الصراع السوري قضية داخلية بالنسبة لإقليم كردستان العراق [٢٩]. وفي السياق نفسه، وفي خطوة لها صلة بالصراع السوري، قامت حكومة اقليم كردستان بدعم توحيد المعارضة الكردية عام ٢٠١١، عن طريق جمع الأحزاب الكردية السورية باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، تحت مظلة المجلس الوطني الكردي KNC [٣٠].

وهكذا فان علاقة إقليم كردستان العراق بتركيا، تفرض قيوداً كبيرة على قدرة الإقليم في التعاون مع حزب الاتحاد الديمقراطي وإدارة روج آفا، حيث إن الإقليم كان ومايزال حذراً ودقيقاً في الحفاظ على علاقته مع تركيا من تأثير التطورات في المنطقة الكردية السورية.

ولهذا فان العلاقات بين إقليم كردستان العراق وحزب الاتحاد الديمقراطي، بحاجة إلى أن يتم رؤيتها من سياق أوسع للعلاقات بين تركيا، وإقليم كردستان العراق، بالإضافة إلى جهود محاربة تنظيم «داعش» [٣١].

وعلى الرغم من كل التطورات التي شهدتها المنطقة فإن تركيا ما تزال تعارض توطيد الإدارة الذاتية في سوريا، تحت حكم ونفوذ حزب الاتحاد الديمقراطي، وهذا سبب آخر للموقف المتحفظ من قبل إقليم كردستان العراق تجاه حزب الاتحاد الديمقراطي والإدارة الذاتية في سوريا. اذ تضع العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان العراق قيوداً على إدارات حزب الاتحاد الديمقراطي وروج آفا، بالإضافة إلى ذلك، فإن الحفاظ على علاقات وثيقة مع تركيا، سيكون أمراً أساسياً بالنسبة لإقليم كردستان العراق، إذا ما اتجهت نحو زيادة استقلاليتها الاقتصادية، ودورها كفاعل إقليمي [٣٢] .

لقد عمّق الصراع السوري المشاعر القومية الكردية، ووفر الفرصة لحكم ذاتي كردي أكبر في جميع انحاء المنطقة. وهذا ما صعّب جهود اقليم كردستان لتحقيق التوازن في علاقتها مع انقرة.

لاشك ان الهجوم التركي المتكرر الذي يستهدف القوى الكردية السورية عبر الحدود، يزيد في ضعف موقف حكومة اقليم كردستان، في الوقت الذي يعززفيه مواقف المنافسين الإقليميين الذين يجمعهم هدف واحد يتمثل بقطع الطريق أمام قيام دولة كردية (٣٣) .

المبحث الخامس

ايران: الحليف غير الموثوق

تتمتع ايران ايضا بعلاقات وثيقة مع الكرد، كما وفرت لهم منذ وقت غير قصير قاعدة لمحاربة النظام العراقي السابق، بيد انه من الواضح انها لايمكن ان تقدم ماتستطيع تركيا تقديمه.

لقد قوضت طموحاتها النووية، ودعمها مجموعات حددت على انها منظمات غير قانونية، الى جانب دعم فصائل مسلحة عراقية، وخطاب قادتها المعادي للغرب، مكانتها الدولية. كما جعلها ذلك حليفا اضعف اقتصاديا لايمكن الاعتماد عليه، ولايمكن التنبؤ باعماله.

بينما من شـأن شـراكتها مع تركيـا، وهي قوة عسـكرية كبيـرة، وعضـو فـي حلـف الناتو، وحليـف غربي تاريخيا، ويتمتع باقتصاد مرن، ان توفر لاقليم كردستان منطقة"عازلة" خاصة بها ضد الهياكل الامنية في العراق وباقي دول المنطقة [٣٤].

وفـي المقابـل، رحّبت إيـران بالروابـط التي نشـأت بين "روج آفا" والمناطق التي تسـيطر عليها عـدد من الفصائل المقاتلة في العراق، إذ ترى فـي المنطقة الكردية السـورية جزءاً من جسـر برّي آمن نحو «حـزب الله» في جنوب لبنان. ويشير مراقبون الى أن الحكومة العراقية التـي ترتبـط بعلاقات وثيقـة مع ايـران تبدي الاستحسـان نفسـه إزاء "روج آفا" كما يتضح مـن التقارير التـي تفيد بأن بغـداد تكفّلت بدفع رواتب المقاتلين في «وحدات مقاومة سنجار». أضـف إلى ذلـك أن «حزب الحيـاة الحرة في كردسـتان»، الذي تعدّه طهران فرعاً إيرانياً لـ «حزب العمال الكردسـتاني» قد أوقف أعماله العدائية ضد الدولـة الايرانية منذ بلوغ الحرب في سوريا ذروتها، وفي ذلك إشارةٌ إضافية إلى تقارب مصالحهما [٣٥] .

لكـن على الرغم من كل ذلك فان ايران لاتنظر بايجابية الى حزب الاتحاد الديمقراطي، بسـبب صراعها مع "حزب الحياة الحرة الكردسـتاني PJAK"، وبسبب اسـتيائها من إعلان الإدارة الذاتية في روج آفا.

ولكن تتشارك طهران المصالح ذاتها مع أنقرة فـي إبقاء الكرد مُقسَـمين، والحفـاظ على حالة التنافـس بيـن إقليم كردسـتان العـراق وحزب العمال الكردسـتاني، وهو الامر الذي يناسـب كلا مـن طهران وأنقرة بشـكل كبير. وبطبيعة الحـال فـان سياسـات كلا الطرفين انعكسـت علـى علاقاتهما مع اقليم كردسـتان في مختلف ابعادهـا[٣٦]. ولعـل تناغـم الموقـف الايراني-التركـي من الاسـتفتاء الذي قام بـه الاقليم في العـام ٢٠١٧ اوضـح المؤشـرات علـى ذلك. فالموقف الصارم الـذي اتخذته كل من طهران وانقـرة تجـاه الاقليم والاجـراءات الاقتصادية والسياسـية التي قامتا بتنفيذه ضده، عززت من موقف الحكومة العراقية فـي مواجهتها للإقليم فـي هذه القضية. واسـهم كلا البلدين في النتائج التي آلت اليها عملية الاسـتفتاء.فطهران شـأن انقرة تعد اي خطوة كردية باتجاه توسـيع النفوذ تهديـدا جديـا لمصالح الدولتين على المسـتوى الجيو ستراتيجي يخل بالتوازنات الداخلية لكليها في ظل الاحتقان الداخلي الذي تعيشه الدولتان، ولاسـيما مايخص مجتمعاتها الكردية المحلية، ولهذا تأتي استجابة الطرفين الايراني والتركي لاي نشـاط كردي سريعا وحاسـما تحسبا لاي ارتدادات محلية أو حتى اقليمية، او دولية [٣٧].

المبحث الخامس

مرحلة مابعد داعش، والمخاوف الامنية المحتلمة :

فـي الواقع قد تكون تركيـا تراهن على تعاونها مـع حكومـة اقليم كردسـتان بسـبب الشـكوك والتحديـات التـي قـد تظهر ضوء فتـرة مابعد داعش في العراق وسوريا على حدٍ سواء.

ان الهياكل السياسـية والادارية التي تنشـأ بعد هزيمـة داعـش في نهايـة المطـاف مهمة جدا بالنسـبة لتركيا ومنافسـيها الجيو سياسيين كما هي بالنسبة للجهات الفاعلة السياسية في العراق نفسه [٣٨] .

ومن شـأن إقامـة علاقات وثيقة مع كردسـتان العـراق تقوم على مصالح أمنيـة، واقتصادية، واسـتراتيجية متبادلـة بعـد عمليـة تحريـر الموصـل، ان تمكن تركيا مـن المحافظة على حمايـة مصالحها في مواجهـة النفوذ الايراني القوي في العراق [٣٩] .

ان سـيطرة عدد من الفصائل العراقية التي لها علاقـات وثيقة بايران على تلعفـر تقربها أكثر من المناطـق المتنازع عليهـا، والمناطق ذات الاهميـة الاسـتراتيجية مثل سـنجار، إذ يتمتع حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بوجودٍ مهمٍ [٤٠] .

وبالطبـع ،فمن وجهـة نظر أنقـرة فانه تترتب علـى ذلك تداعيات علـى مصالح تركيا الأمنية علـى المـدى الطويل. اذ تعتقد انقـرة ان وجود وجـود فصائل مقرّبة من إيران في مناطق مثل سـنجار سـيزيد من التوتـر بين هـذه الفصائل وحكومة اقليم كردسـتان، وسيشد عزيمة حزب العمال الكردسـتاني الذي يحاول تعزيز موقعه فـي هذه المنطقـة الحيويـة، خصوصا في ظل تواتر الاخبار عن ان مقاتلي الحزب في سنجار يتلقون الدعم المالي من بغداد.

وتخشـى انقـرة مـن ان تصبح هـذه التحالفات والهياكل الأمنية التـي ظهرت بعد الدخول إلى سـنجار أكثر رسـوخا ، بخاصة بسبب العلاقة القوية بين حزب العمال الكردستاني والمقاتلين المقرّبين من إيـران. لهذا رفضت تركيا إخلاء قواعدهـا فـي الاراضي العراقية والانسـحاب مـن الأراضـي التـي تحتلهـا خصوصـا فـي بعشيقة، رغم المطالبات المتكررة من الحكومة العراقية[٤١] .

بالاضافـة الى ذلـك، وبعيدا عـن حكومة اقليم كردسـتان، يقـوض وجـود حـزب العمـال الكردستاني في سنجار وشمال العراق عموما، نفوذ حلفاء آخرين لانقـرة في العراق، بعضهم لديهم عناصر مقاتلة تلقوا تدريبهم من أنقرة [٤٢]

الخاتمة

يمكن تأشـير جملـة من الاسـتنتاجات الختامية هنا، وكما يلي:

١- تظل القضية الكردية احد عناصر التوافقات الإقليمية التي شـكلت الملامح الأساسـية لبيئة إقليميـة شـديدة التعقيد تشـمل العـراق وتركيا وإيران وسوريا.

٢- ان تركيـا لديها القـدرة الحقيقية على التأثير فـي الأحداث على أرض الواقـع الى حدٍ كبير، ومؤثر، في كردستان العراق. اما في بغداد فعلى تركيـا ان تتعامل مع المنافسـة غير الأمريكية، اي مـع الوجـود والحضـور الإيرانـي. ومن المفارقـات ان اي زيادة فـي النفوذ التركي في كردستان يُترجم الى تغيير أكبر في بغداد بسبب الدور الكردي المؤثر في العاصمة العراقية.

٣- فـي منطقة لم يعـد بامكانهـا الاعتماد على التزام الولايـات المتحدة الامريكية، تبدو تركيا حليف الكرد الموثوق الوحيد. وقد تكون تركيا، حتـى الآن علـى الأقـل، وفـي ظـل الظروف الراهنة، الخيار الأقل سوءا أمام أقليم كردستان.

٤- ان الجهـات الفاعلـة غيـر الحكوميـة التي تهدد إقليم كردستان في البيئة السياسية والأمنية الحالية سـتفكر مرتين قبـل ان تتحدى مصالح تركيـا الأمنية في العـراق، وحتى الآن تتداخل هذه المصالح مع مصالح حكومة إقليم كردستان العراق.

٥- ان التحول في سياسـة تركيا الخارجية تجاه كردستان يحدث على الرغم من المخاوف بشأن تحركات حزب العمال الكردسـتاني، ومصالح تركيا الاقتصادية والسياسـية الكبرى في بغداد. فهـو اسـتجابة لغياب الاسـتقرار فـي العراق، وتنامي النفوذ الايراني.

٦- وكمـا لوحظ فـي سياسـته الخارجيـة فان حـزب العدالة والتنمية حـزب طموح، ويهدف الى تحويل، واعادة رسـم ملامح تركيا، وتغيير صـورة القضية الكردية علـى كلا الجانبين من الحدود.

٧- ومن المهم التأكيد هنا انه ينبغي على الولايات المتحدة المساعدة في الحفاظ على العلاقة التركية- الكردية وبقائها على الطريق الصحيح، في ضوء بناء قدرات الحكومة في كردستان، والتأكيد على أن الولايات المتحدة لاترغب في ترك وجود مستمر لحزب العمال الكردستاني. وفي موازاة ذلك سعي واشنطن للتخفيف من التوترات بين الإقليم والحكومة الاتحادية لأنه في نهاية المطاف يعزز من موقف كلا الطرفين في مواجهة المخاطر الداخلية، وعلى الأخص الضغوط الخارجية،والتهديدات التي يتعرض لها الجميع.

٨- تبقى الورقة الكردية عامل موازنة في العلاقة بين بغداد وانقرة، فكلتاهما تتخوفان من قيام كيانٍ كردي مستقل، مجاور لهما.

٩- ان الانفتاح التركي تجاه اقليم كردستان العراق، وتجاه القضية الكردية المحلية، يخدم أغراض أنقرة في مجال السياسة الخارجية والمحلية، كما انه يعزز من دور تركيا في السياسة العراقية.

١٠- على الرغم من المكاسب التي تحققت للإقليم فان تحديات جدية تواجه العلاقة بينها وبين الطرفين الفاعلين، العراق وتركيا، فبغداد تنظر بتوجس الى محاولات الاقليم تحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادي عن المركز، تعطيه قوة مضاعفة في تعاطيه مع الحكومة الاتحادية. كذلك فان مقاربة اقليم كردستان وتركيا تجاه الازمة السورية تعمق هواجس بغداد أكثر مما مضى خشية من تداعيات مواقف الطرفين المتناغمة في العديد من المسائل التي تخص الأزمة على التوترات الداخلية في العراق.

١١- ثمة عنصر فاعل ومهم في تحقيق مقاربة متوازنة بين أربيل وبغداد، وحتى انقرة، هو واشنطن، وهي حليف موثوق للاطراف الثلاثة. فواشنطن تريد علاقة ايجابية بين حكومة اقليم كردستان وتركيا، ولكن في الحدود التي ينبغي ان تكون ضمنه، بحيث لاتجعل سلطة بغداد تتآكل وتضعف إلى الحد الذي يسمح بترجمة الطموح الاقتصادي لاقليم كردستان إلى طموح سياسي يسمح بظهور كيان مستقل، وهي خطوط حمر بالنسبة لبغداد وانقرة قد لاتتحمل عبئه مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في المنطقة ضوء اللحظة الراهنة.

الهوامش:

*البحث الحالي أصله ورقة أُعدت للملتقى العلمي الثاني الذي انعقد في اربيل بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٩ بين كلية العلوم السياسية في جامعة صلاح الدين/اربيل ومؤسسة بيت الحكمة تحت عنوان"التعاون والتكامل في مجال التنمية والسلام الوطني والاقليمي.

Henry J, Barkey, The Iraqi The United" ,regional relations Special ",States Institute of Peace ,No ,"Report.٢٠١٧,٢٧٣, P٣٤.

.Ibid

.Ibid

٤- زبير رسول، له په يوه ندى ئه نقه ره وهه وليَر چى گۆراوه، صحيفة"ڕووداو»، ٢٥/ ٧/ ٢٠١٠.

٥- " Special Report",P ٣٥.

٦- طارق اوغوزلو، سياسيات تركيا في شمال العراق: وجهات نظر متناقضة، مجلة "البصيرة التركية"، انقرة، ٢٠٠١٨،ص ١٦.

٧- ياسين أونجار، لماذا؟، صحيفة «زمان»، شباط/ فبراير ٢٠٢٠.

٨- ".Special Report", P "٣٨.

٩- Reuter News Agency"" May٢٨,٢٠١٩.

١٠- Bilal Wahab, Whats Next for Turkey,"Washington Institute", April٣,٢٠١٨,P.٦.

١١-Ibid.

١٢- ياسين أونجار، المصدر السابق، ص١٦.

١٣- " Special Report".

١٤- ميتيهان دمير، تركيا الى اين، صحيفة "مليت"، كانون الثاني/ يناير٢٠١٧.

١٥- عمر شبينار،ياسات تركيا في الشرق الاوسط بين العثمانية الجديدة والكمالية الأتاتوركية،مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أيلول/ سيتمبر٢٠٠٨،ص٢٢.

١٦- ميتيهان دمير، المصدر السابق.

١٧- هنري.ج. باركي، ابتعدوا عن كوردستان، مجلة»المصلحة الوطنية»، صيف ٢٠١٨.

١٨- ابراهيم كالين، تركيا والشرق الاوسط، الجغرافيا ام الايديولوجيا السياسية؟،مجلة"وجهة نظر خاصة"، خريف ٢٠١٧، ص٢٨.

١٩- طارق اوغوزلو، المصدر السابق، ص١٨.

٢٠-المصدر نفسه؛ ياسين أونجار، المصدر السابق.

٢١-طارق أوغوزلو، المصدر السابق،ص٢٥.

٢٢- أوليسيرفركوينيت، الخطوة القادمة، صحيفة"حريت"، ١٩أيلول /سبتمبر٢٠١٤؛ غراهام فوللر، تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي،نيويورك، ٢٠٠٧،على الموقع:

www.org.usip

٢٣- ".Special Report",P "١٤.

٢٤-Ibid.

٢٥- Michael Young, What are Turkey·s Ultimate Aims in Syria?, Carnegie Middle East Center",Oct١٩ ,٢٠١٧,P.٣٤.

٢٦- Ibid.

٢٧- Ibid.

٢٨- ياسيت أونجار، المصدر السابق

٢٩- طارق اوغوزلو، المصدر السابق،ص٢٦.

٣٠- رووداو"صحيفة"، ٢٠آذار/مارس٢٠١١.

٣١- " Special Report",P ٢٦.

٣٢- زبير بلال، المصدر السابق

٣٣- المصدر نفسه.

٣٤- ".Special Report",P "٢٦.

٣٥-Michael Young, Op.Cit.,P ٣٥.

٣٦- إبلين لايبسون، امبركا والواقع الناشيئ في العراق، اهداف لا اوهام،تقرير مؤسسة القرن، واشنطن، ٣٠١٨، ص١١.

٣٧- زبير بلال، المصدر السابق؛

" Special Report",P ٢٧.

٣٨- "وكالة الصحافة الفرنيبة"، تزايد التحديات بعد شهر من هزيمة داعش في سوريا ٢٩

آذار/مارس٢٠١٩؛

٢٧.Special Report",P "

٣٩- طارق عزيزة، تركيا والشـمال الكردي، صحيفة"الحياة"،لنـدن، ٢٣ تشـرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٨.

٤٠ - " P,"Special Report.٢٨

٤١- Gonul Toland ,Alex Vatanka, Turky's New Alliances , Why It is partnering with Its Former Rivals, " Foreign Affairs" ٤,٢٠١٧September,,P.١٧.

42- Ibid.

ملخص البحث

تظـل القضيـة الكردية احد عناصـر التوافقات الاقليمية التي شـكلت الملامح الاساسـية لبيئة اقليميـة شـديدة التعقيد تشـمل العـراق وتركيا وايران وسوريا.

في منطقة لم يعـد بامكانها الاعتماد على التزام الولايـات المتحدة الامريكية، تبدو تركيا حليف الكرد الموثوق الوحيـد. وقد تكون تركيا، حتى الان علـى الاقل، وفي ظـل الظروف الراهنة، الخيار الاقل سوءا امام اقليم كردستان.

ان التحـول في سياسـة تركيـا الخارجية تجاه كردستان يحدث رغم المخاوف بشأن تحركات حـزب العمـال الكردسـتاني، ومصالـح تركيا الاقتصادية والسياسـية الكبـرى في بغداد. فهو استجابة لغياب الاسـتقرار في العراق، وتنامي النفوذ الايراني.

ورغـم المكاسـب التـي تحققـت للاقليـم فـان تحديـات جديـة تواجـه العلاقـة بينهـا وبيـن الطرفين الفاعلين، العراق وتركيا، فبغداد تنظر بتوجس الى محاولات الاقليم تحقيق المزيد من الاسـتقلال الاقتصادي عن المركز، تعطيه قوة مضاعفـة فـي تعاطيه مع الحكومـة الاتحادية. كذلك فـان مقاربة اقليم كردسـتان وتركيا تجاه الازمة السـورية تعمق هواجس بغداد اكثر مما مضى خشـية من تداعيـات مواقـف الطرفين المتناغمة فـي العديد من المسـائل التي تخص الازمة على التوترات الداخلية في العراق.

ثمـة عنصر فاعـل ومهم فـي تحقيـق مقاربة متوازنـة بين اربيل وبغـداد، وحتى انقرة، هو واشنطن، وهي حليف موثوق للاطراف الثلاثة. فواشـنطن تريد علاقة ايجابية بين حكومة اقليم كردسـتان وتركيا، ولكن في الحدود التي ينبغي ان تكـون ضمنـه، بحيث لاتجعل سـلطة بغداد تتـآكل وتضعف الى الحد الذي يسـمح بترجمة الطموح الاقتصادي لاقليم كردستان الى طموح سياسـي يسـمح بظهـور كيـان مسـتقل، وهي خطوط حمر بالنسـبة لبغداد وانقرة قد لاتتحمل عبئه مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في المنطقة خلال اللحظة الراهنة.

A Geopolitical Reading of Turkey's Relationship with the Kurdistan Region

And Its Reflection on the Relationship with the Central Government

Abstract

The Kurdish issue remains one of the regional consensus elements that constituted the basic features of a highly complex

regional environment that includes Iraq, Turkey, Iran and Syria.

In a region where no longer depending on the commitment of the United States of America, Turkey appears to be the only reliable ally of the Kurds. Turkey may be, so far at least, and under the current circumstances, the least bad option for the Kurdistan region.

The shift in Turkey's foreign policy toward Kurdistan occurs despite concerns about the PKK's moves, and Turkey's major economic and political interests in Baghdad. It is a response to the instability in Iraq and the growing Iranian influence.

Although gains have been made for the Kurdistan region, but serious challenges confronts the relationship between it and the two parties doers which are (Iraq and Turkey). Baghdad looks with concern at the region's endeavors to fulfill more economic independence from the center, giving it a double strength in its dealing with the federal government. Likewise, the approach of the Kurdistan region and Turkey towards the Syrian crisis actually deepens Baghdad's concerns more than before, for fear of the repercussions of the two sides' harmonious positions on many issues related to the crisis on internal tensions in Iraq.

In fact there is an essential and important element in fulfilling a balanced approach between Erbil and Baghdad, and even Ankara that is Washington, which is a reliable ally of the three parties. Washington wants a positive relationship between the Kurdistan Regional Government and Turkey, but should be within the limits, so as not to make Baghdad's authority eroded and weaken to the extent that allows the economic ambition of the Kurdistan region converting into a political ambition that permits the emergence of an independent entity, which are red lines for Baghdad and Ankara might not bear the burden of the strategic interests of the United States in the region at the present time.